

Distr.: General
11 November 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٦ من قراره ١٨٨٣ (٢٠٠٩) الصادر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو أول تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - يتناول التقرير ما استجد من معلومات تتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العراق منذ إعداد التقرير السابق (S/2009/393)، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨). ويعرض موجزاً للتطورات السياسية الرئيسية التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن الأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق. ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي قام بها ممثلي الخاص للعراق، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالعمليات والمسائل الأمنية.

ثانياً - موجز للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية في العراق

٣ - في ١٧ آب/أغسطس، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق النتائج المعتمدة للانتخابات التي أجريت في إقليم كردستان في ٢٥ تموز/يوليه، والتي فاز فيها الرئيس الحالي مسعود البرزاني بأغلبية واضحة من الأصوات التي أدلى بها. وقد رشح البرلمان الكردستاني العراقي رسمياً نائب رئيس وزراء العراق الدكتور برهم صالح ليكون رئيساً لوزراء حكومة إقليم كردستان وعينه الرئيس البرزاني في هذا المنصب في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي غضون ذلك تشكلت حكومة تضم عدداً من الوزراء أقل من السابق بسبب دمج عدد من وزارات حكومة الإقليم. وتسري الإشارة إلى أن تلك الانتخابات أجريت دون وقوع حوادث أمنية خطيرة وأهينء مفوضية الانتخابات لأنها هيأت لإجراء انتخابات ذات مصداقية.



٤ - وفي يومي ٢٩ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استهدفت مجموعة من الهجمات المنسقة مؤسسات حكومية عراقية بارزة من بينها وزارات الخارجية والمالية والعدل، ومجلس محافظة بغداد، مما أدى إلى مصرع عدة مئات من العراقيين وإصابة عدد أكبر بجروح. وكانت هذه أخطر هجمات تقع في العراق منذ انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من المدن العراقية في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩. بمقتضى أحكام الاتفاق الأمني الثنائي المبرم بين حكومة العراق والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت التفجيرات بمثابة تذكارة مؤلمة بمشاشة الوضع السياسي والأمني الذي سبق الانتخابات الوطنية رغم حدوث تحسن ملحوظ وتقدم في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد أدنت تلك الهجمات الخرقاء والعشوائية وشجعت العراقيين جميعاً على التوحد في مواجهة تلك الأعمال المؤسفة والعمل بأقصى السرعة على حماية التقدم السياسي في العراق.

٥ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، وجه رئيس الوزراء العراقي من خلالي رسالة إلى مجلس الأمن يطلب فيها إنشاء "لجنة دولية مستقلة للتحقيق". وطلب وزير الخارجية هوشيار زيارى، في رسالة لاحقة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر موجهة إلى، تعيين مسؤول رفيع المستوى لتقييم الهجمات التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس. والتقيت على هامش أعمال الجمعية بالرئيس جلال طالباني في ٢٦ أيلول/سبتمبر للاستماع إلى شواغل حكومة العراق والنظر في أفضل الوسائل التي يمكن أن تقدم بها الأمم المتحدة المساعدة للعراق. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، اجتمع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بوزير خارجية العراق لمناقشة طلب العراق. وبعد هجمات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في بغداد، وجه وزير الخارجية رسالة أخرى إلى يكرر فيها طلب العراق تعيين مسؤول رفيع المستوى. واستجابة لطلب حكومة العراق، أعلنت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر أنني سأرسل الأمين العام المساعد أوسكار فرناندز - تارانكو إلى العراق لإجراء مشاورات أولية بشأن أمن العراق وسيادته. وترأس السيد فرناندز - تارانكو فريقاً لهذا الغرض توجه إلى العراق في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر واجتمع برئيس وزراء العراق ووزراء الخارجية والدفاع والعدل والأمن الوطني والداخلية، فضلاً عن عدد من المسؤولين رفيعي المستوى الآخرين.

٦ - وعقب الهجمات التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس، اجتمع كل من وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي ووزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو على حدة برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والرئيس السوري بشار الأسد في بغداد ودمشق على التوالي. وفي أعقاب ذلك، عقدت تحت رعاية تركيا وجامعة الدول العربية، اجتماعات بين الجانبين في القاهرة في ٩ أيلول/سبتمبر، وفي أنقرة في ١٥ أيلول/سبتمبر وفي اسطنبول في ١٧ أيلول/سبتمبر، فضلاً عن اجتماعات على هامش أعمال الجمعية العامة في

٢٥ أيلول/سبتمبر. ولم تسفر تلك المحادثات عن نتائج حاسمة. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وزراء خارجية المنطقة للمرة السادسة في القاهرة ودعوا إلى بذل جهود لدعم أمن العراق واستقراره.

٧ - وظلت الخلافات السياسية مبعثا للقلق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في محافظة نينوى. وواصل نائب رئيس الوزراء، رافع العيساوي جهود الوساطة من أجل إنهاء مقاطعة قائمة نينوى المتأخية لمجلس محافظة نينوى وتخفيف حدة التوتر الذي ما زال سائدا بين قائمة نينوى المتأخية وقائمة الحداثة الوطنية. وقام نائب رئيس الوزراء بزيارات منتظمة لكل من محافظة نينوى وإقليم كردستان للاجتماع بأفراد من الحزبين، وكما عقد اجتماعات مع ممثلين من الحزبين في بغداد. وبالتوازي مع تلك المناقشات السياسية، عمل نائب رئيس الوزراء أيضا على زيادة عدد المعينين محليا في الجيش العراقي وقوات الشرطة العراقية من محافظة نينوى، فضلا عن تيسير الإفراج عن الأموال المخصصة لسلطات المحافظة والتي لم تنفق بعد.

٨ - وفي محاولة لتحسين مستوى التعاون الأمني في المناطق المتنازع عليها في شمال العراق، أشركت القوة المتعددة الجنسيات في العراق حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان في مناقشات بشأن تطوير أطر التعاون بين الجيش العراقي ووحدات البشمرجة وقوات الشرطة من الجانبين. وتهدف هذه الجهود إلى تحسين التنسيق بين السلاسل القيادية للوحدات التي تحرس نقاط المراقبة وتسيير دوريات مشتركة في المنطقة. ورغم أن الخطة ما زالت قيد التقييم وما زال النقاش دائرا بين الأطراف المعنية، تشكل المبادرة تديرا هاما لبناء الثقة يمكن أن يؤدي إلى زيادة التنسيق وتحسين فعالية إدارة الأزمات.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك مخاوف من أن التأخير في صدور قانون الانتخابات المعدل يمكن أن يهدد بتقويض إمكانية إجراء انتخابات بحلول الموعد الذي حددته المحكمة الدستورية في العراق وهو كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وما زالت هناك خلافات بين الكتل السياسية المختلفة في مجلس النواب، لا سيما فيما يتعلق باعتماد النظام الانتخابي على لوائح مفتوحة أم مغلقة وكيفية معالجة الشواغل المتعلقة بسجلات الناخبين في كركوك والناطقة من إدعاءات بالتلاعب في تلك السجلات من قبل جماعات عرقية مختلفة. وقد أعرب ممثلي الخاص للعراق في بيانه الذي أدلى به في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عن قلقه من أن يؤدي التأخير إلى تعطيل كبير في الجدول الزمني للانتخابات. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد عدة أسابيع من المفاوضات المكثفة، وبعد تقديم مساعدات تقنية من جانب البعثة، تم التوصل أخيرا إلى اتفاق في مجلس النواب. فقد صوت ١٤١ برلمانيا لصالح

إدخال التعديلات على قانون الانتخابات. ويفسخ هذا الاتفاق الطريق أمام إجراء انتخابات وطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، على أن يعلن مجلس الرئاسة موعد إجرائها تحديداً.

١٠ - شاركت الكتلة والأحزاب السياسية الكبرى، في إطار التحضير للانتخابات الوطنية، في عملية اتساق وتشكيل ائتلافات. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أعلن في بغداد تشكيل الائتلاف الوطني العراقي الذي يتألف من أكبر كتلتين في الائتلاف العراقي الموحد السابق - وهما المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري. ويضم أيضاً بين أعضائه حزب الفضيلة، وتيار الإصلاح الوطني الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري، وجناح منشق صغير نسبياً من حزب الدعوة. وشكل رئيس الوزراء نوري المالكي من جديد ائتلاف دولة القانون في تشرين الأول/أكتوبر الذي يضم جناحه في حزب الدعوة، والكتلة المستقلة برئاسة وزير النفط حسين الشهرستاني وعدداً من الأحزاب الأخرى الصغيرة. وقد مدد الموعد النهائي المحدد لتشكيل الائتلافات حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

١١ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت لائحة التوافق، وهي أكبر كتلة ذات أغلبية سنية في مجلس النواب الحالي، تشكيل ائتلاف التوافق الجديد برئاسة أمين عام الحزب الإسلامي العراقي أسامة التكريتي. وتتألف التشكيلة الجديدة من الحزب الإسلامي العراقي، ومؤتمر أهل العراق، وحزب العدالة التركماني فضلاً عن كيانات وأحزاب وشخصيات أخرى. وكان عدة أعضاء في التوافق قد انشقوا، قبل صدور هذا الإعلان، عن الائتلاف، وفي ١٢ أيلول/سبتمبر أعلن نائب الرئيس طارق الهاشمي، وهو الرئيس السابق للحزب الإسلامي العراقي، تشكيل كتلة سياسية جديدة اسمها قائمة التجديد تشمل أعضاء آخرين في مجلس النواب كانوا مرتبطين من قبل بالحزب الإسلامي العراقي.

ثالثاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف - الأنشطة السياسية والدستورية

١٢ - انتهى ممثلي الخاص للعراق، أد ملكرت، من مهامه بالكامل في بغداد يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد أجرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشاورات واسعة النطاق مع مسؤولين في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، والدوائر الدبلوماسية في بغداد. وركزت جهوده، وجهود البعثة، على تعزيز الحوار السياسي بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بشأن القضايا العالقة، وكفالة اتخاذ الاستعدادات المطلوبة للانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

١٣ - وأجرى ممثلي الخاص سلسلة زيارات لعدة محافظات عراقية. وشملت هذه الزيارات النجف، حيث التقى بالزعماء السياسيين والدينيين، بمن فيهم آية الله العظمى علي السستاني وآية الله العظمى الحكيم. وأبرزت زيارته للموصل وكركوك واجتماعاته بالمسؤولين الحكوميين المحليين وممثلي الأقليات التزام الأمم المتحدة المتعدد الأبعاد بدعم الحوار السياسي ومسائل المصالحة وإعادة بناء.

١٤ - وواصل كبار مستشاري رئيس الوزراء العراقي ورئيس حكومة إقليم كردستان الاجتماع بانتظام، تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، من خلال فرقة العمل الرفيعة المستوى لمناقشة تقارير البعثة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها. ويسرني أن أشير إلى إحراز بعض التقدم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بشأن التدابير الأولية لبناء الثقة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الجماعات المحلية في شمال العراق. واتفقت فرقة العمل على مجموعة أولية من التدابير التي تهدف إلى التعجيل بالنظر في المطالبات العقارية عن الانتهاكات التي وقعت قبل عام ٢٠٠٣ وبعده، من أجل كفالة شفافية الاعتقالات وقانونيتها في المناطق المتنازع عليها، وضمان حق العراقيين جميعاً في تعليم أبنائهم بلغتهم الأم. وستستمر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تيسير الحوار وتعزيز الأنشطة المحلية الرامية إلى تخفيف حدة التوتر، وتقريب وجهات النظر بين الممثلين المحليين والوطنيين، وإجراء مناقشات سياسية تتعلق بتسوية الخلافات المتعلقة بالأقاليم المتنازع عليها. وفيما يتعلق بتسوية المنازعات الخاصة بالممتلكات في كركوك، اقترحت البعثة توصيات عملية للتنفيذ، سواء في فرقة العمل الرفيعة المستوى أو مع أصحاب المصالح المحليين في كركوك.

١٥ - وأكملت البعثة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة التي تعقدها بشأن النظام الاتحادي وإيرادات النفط والغاز وتقاسم المياه. وقد أجريت هذه المناقشات في بغداد وإربيل وشارك فيها برلمانيون ووزراء ومستشارون سياسيون وقانونيون كبار لدى حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. وتقوم البعثة حالياً، بالاشتراك مع الأعضاء ذوي الصلة في فريق الأمم المتحدة القطري بوضع نهج متكاملة للمسائل المتعلقة بالموارد المائية، وإدارة إيرادات المواد الهيدروكربونية، وسيادة القانون، وشواغل الأقليات، وكلها أمور لها تبعات دستورية.

باء - الحوار الإقليمي

التطورات الإقليمية

١٦ - في ١٧ آب/أغسطس، اضطلع رئيس مجلس الوزراء العراقي بزيارة إلى الجمهورية العربية السورية أشاد بها البلدان كلاهما باعتبارها تاريخية. والتقى أثناءها رئيس سورية واتفق

الزعيمان على إنشاء مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجي بقيادة رئيسي وزراء البلدين، ومناقشة مجموعة متنوعة من المسائل تشمل التعاون الاقتصادي والعسكري، وأمن الحدود، بالإضافة إلى الثقافة والتعليم. كما وافق العراق على المساهمة في تكلفة استيعاب ما يقدر بنحو ١,٤ مليون لاجئ عراقي في الجمهورية العربية السورية.

١٧ - وعلى الجبهة الإقليمية، عقد الاجتماع الوزاري الأول للمجلس الرفيع المستوى بين العراق وتركيا للتعاون الاستراتيجي في اسطنبول، في ١٧ أيلول/سبتمبر. وترأس وزيراً خارجية البلدين اجتماعاً وزارياً مشتركاً ضم ثمانية وزراء من كل جانب. وتم التوصل إلى اتفاقات تقنية بشأن أكثر من ٤٠ ميداناً من ميادين التعاون، بما فيها مجالات البيئة والتجارة والطاقة. وعقد اجتماع ثانٍ لمجلس التعاون في بغداد أثناء الزيارة التي اضطلع بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. كما تم التوقيع على مجموعة جديدة من مذكرات التفاهم بين البلدين. ومثلت هذه المذكرات تطورات إيجابية للغاية حظيت بالترحيب.

١٨ - غير أن تدهور حالة المياه في العراق نتيجة الجفاف وتقييد البلدان المجاورة للتدفقات النهرية حمل على العراق على اتخاذ مبادرات جديدة بشأن مسألة إدارة المياه العابرة للحدود. وطلب رئيس الوزراء المالكي، تعاون الجمهورية العربية السورية بمناسبة زيارته إلى دمشق في ١٨ آب/أغسطس. والتقى وزراء المياه في العراق والجمهورية العربية السورية وتركيا في أنقرة في ٣ أيلول/سبتمبر، وأعلنت تركيا أنها ستزيد من تدفق المياه إلى العراق والجمهورية العربية السورية. وسافر، إياد السامرائي، رئيس مجلس النواب العراقي إلى تركيا وجمهورية إيران الإسلامية لنقل الشواغل العراقية إزاء الاتفاقات الحالية لاقتسام المياه، التي وافقت بموجبها إيران أيضاً على إطلاق المزيد من المياه في بعض روافد دجلة وعلى إنشاء لجنة ثنائية خاصة.

١٩ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، وقبل بداية الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت إلى مجلس الأمن تقرير عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) (S/2009/385)، عن الوقائع ذات الصلة بنظر المجلس في الإجراءات المطلوبة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوّؤها قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠). وما زال تقريره لدى المجلس للنظر فيه.

٢٠ - وقد حققت فترة بناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت التي حُددت في نيسان/أبريل الماضي، وفقاً لما ورد في تقرير (S/2009/539)، بعض النتائج الإيجابية الأولية، التي تشمل الجهود التي بذلها العراق للعثور على رفات مواطنين كويتيين ومواطني بلدان ثالثة في امتثال للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). وبناء القدرة التقنية لوزارة حقوق الإنسان العراقية فيما يتعلق بنش القبور الجماعية والتعرف على المفقودين، من خلال

مشاريع ترعاها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيسهم إلى حد كبير في الجهود المبذولة للعثور على رفات المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. وللأسف لم يحرز أي تقدم في توضيح مصير الأرشيف الوطني الكويتي. ويلزم إحراز تقدم ملحوظ وسريع من جانب العراق بشأن الأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة على السواء. وسيواصل، السيد غينادي تراسوف، منسقي الرفيع المستوى المعني بإعادة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية، تيسير التقدم في التعاون مع كل من أطراف اللجنة الثلاثية وأعضائها. وقد مدد مجلس الأمن ولايته لفترة ثمانية أشهر أخرى.

٢١ - وفيما يتعلق بمشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية، أنهت الأمانة العامة التخطيط لأعمال الصيانة الميدانية وما زالت على استعداد لتنفيذه. غير أنه سيكون من الصعب وضع جدول زمني للصيانة الميدانية دون الحصول على تأكيد من حكومتي العراق والكويت بأنهما مستعدتان للشروع في العمل.

٢٢ - وقد تواصل التفاعل الإقليمي بشأن أمن المناطق الحدودية. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد في شرم الشيخ، بمصر، الاجتماع السادس لوزراء داخلية العراق والدول المجاورة له، وضم ممثلين عن الأردن والبحرين وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي حضروا بضعة مراقبين. واستعرض الوزراء ما تحقق من إنجازات منذ الاجتماع السابق ونظروا في سبل تعزيز آليات التعاون والتنسيق بشأن الأمن المشترك والمسائل المتعلقة بالمناطق الحدودية.

٢٣ - وفي غضون ذلك، أتيحت أيضاً لممثلي الخاص فرصة الالتقاء بوزراء خارجية العراق وعدد من البلدان المجاورة في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد المناقشة العامة للدورة ٦٤ للجمعية العامة. وقد ركزت المناقشات على كيفية ضمان توفير الدعم الإقليمي للبلد، مؤكدةً من جديد التزام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بمساندة حكومة العراق في تعزيز الصلات مع جيرانها وتحسين التعاون الإقليمي وفقاً لولاية البعثة.

جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٤ - بعد الإعلان الناجح عن نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية الكردية في نهاية تموز/يوليه، تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بالتحضير لانتخابات برلمانية على نطاق البلد من المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتواصل البعثة إسداء المشورة التقنية المتخصصة للجنة الانتخابات بشأن جميع جوانب العملية الانتخابية.

٢٥ - وتمثلت الخطوة الأولى الرامية إلى ضمان تنفيذ عملية انتخاب وطنية موثوقة ومقبولة في استكمال سجل الناخبين الذي تحقق خلال فترة تزيد عن خمسة أسابيع امتدت بين ٢٢ آب/أغسطس و ٣٠ أيلول/سبتمبر، وتشمل تمديد أسبوع إضافي مراعاة لاحتفالات العيد وضماناً لاستقطاب أقصى حد ممكن من الناخبين. واتخذت اللجنة، خلال فترة التسجيل بأكملها، تدابير إضافية لزيادة عدد الناخبين تجلّت في تكثيف حملة تثقيف الناخبين التي تنظمها عبر وسائل الإعلام ومن خلال نشر أفرقة متنقلة للوصول إلى المشردين. ونتيجة هذه الجهود، قام ما يزيد عن ١,٥ مليون عراقي بزيارة أحد مراكز تسجيل الناخبين البالغ عددها ١٠٨٢ مركزاً للتحقق من بياناتهم أو تعديل تفاصيلها أو إضافة أسمائهم إلى قائمة الناخبين. وتولى المفوضية حالياً تجهيز نحو ٤٠.٠٠٠ استمارة بيانات في اليوم، في مركز التسجيل الإلكتروني للبيانات التابعة لها في بغداد. وهذه القائمة المستكملة للناخبين ستزيد من الدقة من خلال تحديد الناخبين على مستوى مراكز التصويت، كما أنها ستوفر للعراق ضماناً هاماً للحماية من التزوير الانتخابي. ومن أجل مساعدة العراقيين على تحديد المكان الصحيح للإدلاء بأصواتهم، وزعت المفوضية نحو ١٨ مليون بطاقة معلومات للناخبين لتعريف كل منهم بالمكان الذي سيدلي فيه بصوته يوم الانتخاب. وقد أجريت عملية تسجيل للكيانات السياسية على المستوى القطري، حيث سجل ٢٩٦ كياناً للمشاركة في انتخابات شهر كانون الثاني/يناير، وقد سجل ما مجموعه ١٦٦ كياناً لدى المفوضية لخوض الانتخابات للمرة الأولى. وما يجدر ملاحظته أيضاً أن المفوضية اعتمدت ١٨٧ فريقاً محلياً للمراقبة و ٧٨ مندوباً عن الكيانات السياسية يشملون ٢٥.٠٠٠ مراقب من الأفراد.

٢٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أفرجت حكومة العراق عن مبلغ أولي قدره ٣٠ مليون دولار لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فأتاح ذلك استمرار المهام التنفيذية والإدارية الفائقة الأهمية اللازمة للإبقاء على الأنشطة الرئيسية التي تسبق الانتخابات الوطنية. ومن أجل المساعدة في الأعمال التحضيرية، قام أعضاء في مجلس المفوضين بزيارة دراسية إلى ألمانيا لمراقبة العملية الانتخابية الوطنية في الفترة الواقعة بين ٢١ و ٣٠ أيلول/سبتمبر. وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع العمل، عن طريق مجموعة انتخابية تقودها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ويدعمها الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة، لتنفيذ عدد من مبادرات بناء القدرات من أجل مساعدة المفوضية في المجالات التالية: إنشاء شبكة اتصالات على نطاق البلد وتسليمها للجنة، وإتاحة المجال لتطوير برمجيات لاستكمال تسجيل الناخبين، ودعم إدارة الاتصال التابعة للمفوضية فيما يتعلق بالحملات والأنشطة الإعلامية.

٢٧ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس النواب تعديلات قانون الانتخابات. وشملت التعديلات زيادة عدد المقاعد من ٢٧٥ مقعداً إلى ٣٢٣ مقعداً، وتغيير النظام الانتخابي إلى نظام القائمة المفتوحة، واتخاذ تدابير خاصة لجماعات الأقليات، والاتفاق على إجراء الانتخابات في كركوك.

٢٨ - وقد أدت المناقشات البرلمانية بشأن الإطار القانوني للانتخاب، والأسئلة التي وجهها البرلمانيون إلى مجلس المفوضية بشأن انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إلى بعض التأخير في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وقد تأخرت عملية تسمية المرشحين، بحيث أصبح يتعذر الآن التدقيق في أمر المرشحين قبل الانتخاب. كما تأثرت الضمانات الأخرى (إعداد قوائم ناخبين خاصة لأفراد الشرطة والجيش والمشردين داخلياً؛ وتنظيم سلسلة من التدريبات المتعاقبة لمدة ١٠ أسابيع لنحو ٢٥٠.٠٠٠ موظف انتخابات وممثل اتصال بالجمهور ومسؤول عن تثقيف الناخبين). وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الغموض يحيط بتحديد البلدان التي ستجري فيها المفوضية تصويتاً خارج البلد وما إذا كان في الواقع إجراء ذلك ممكناً في هذا الموعد المتأخر. ولا تزال المفوضية تفتقر إلى الأموال الكافية لإجراء الانتخابات، ويمكن للمزيد من التأخير في توفير الأموال أن يقوّض الجدول الزمني لإجراء الانتخابات. وفي هذه المرحلة لا يزال من الممكن من الناحية التقنية إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير، شريطة ألا يكون هناك المزيد من التأخير، أو المزيد من الأعباء على المفوضية، أو وقوع حوادث أمنية كبيرة. وستواصل البعثة تقديم المزيد من المساعدة التقنية إلى المفوضية، وهي ملتزمة بإبقاء الأعمال التحضيرية في مسارها السليم.

٢٩ - ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية، فإن التحدي لن يقتصر فقط على الحفاظ على القدرة التنفيذية للجنة الانتخابية ومكاتب شبكتها على نطاق البلد، إنما أيضاً في تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من التزوير وزيادة الشفافية. بما يكفل التوصل إلى نتائج انتخابية موثوقة. ولهذا الغرض أشجع أيضاً الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات المهتمة على تسجيل مندوبيهم قبل وقت طويل لضمان تدقيق الانتخابات من جانب أكبر عدد ممكن من المراقبين. وسيكون هذا الأمر ضرورياً لبناء الثقة مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما في أوساط جمهور الناخبين لضمان التنفيذ الناجح ومصادقية النتائج بعد ذلك.

دال - المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية

٣٠ - أوشكت جهود حكومة العراق الرامية إلى رسم مسار إنمائي استراتيجي واضح من خلال وضع خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ على الانتهاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت الأمم المتحدة اتصالاتها الوثيقة مع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية

بخطبة التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، انتدبت الأمم المتحدة ثلاثة خبراء فنيين للعمل في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للمساعدة في عملية رسم خطة التنمية الوطنية والتنسيق مع الأمم المتحدة. وبناء على طلب من الحكومة، أدلى فريق الأمم المتحدة القطري بتعليقات مفصلة على ١٢ ورقة من ورقات التحليل القطاعي المراد بها أن تشكل الأساس للخطة، وسيقدم المزيد من الدعم التقني. ويمكن لهذه الخطة أن تكون برهانا حاسما على عملية المصالحة في العراق وأولوياته الإنمائية، إذ يمكن في إطارها توحيد الدعم الدولي وتنسيقه على نحو أفضل.

٣١ - وتنظر الأمم المتحدة إلى خطة التنمية الوطنية باعتبارها الوثيقة الإرشادية لما ستبذله من جهود في العراق. وعلى هذا النحو، واصلت البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها جهودها الرامية إلى ضمان أن تكون عملية إعداد أول تقييم قطري مشترك للعراق وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ تتماشى مع خطة التنمية الوطنية. وكان التحليل في إطار التقييم القطري المشترك مرتبطا بالتحليل القطاعي لهذه الخطة وشاركت الحكومة في رئاسة الأفرقة العاملة المواضيعية الثلاث التي أعدت التقييم القطري المشترك والتي تشمل الحوكمة والنمو الاقتصادي الشامل وضمان الخدمات الأساسية الجيدة، جنبا إلى جنب مع نظرائهم في الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وستشكل الوثيقة النهائية للتقييم القطري المشترك الأساس لإطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من المقرر إعداده خلال ربع السنة القادم.

٣٢ - وسيظل مجالا بناء القدرات ووضع السياسات العامة على المستوى الوطني الركيزة الأساسية لأعمال الأمم المتحدة والدعم الدولي للعراق على السواء. لكن، وبحسب ما تسمح به الظروف، فإن الأمم المتحدة تعتزم أن تكون أكثر ابتكارا وحضورا لتلبية الاحتياجات المحلية. وهي تهدف إلى دعم إيجاد فرص العمل، وتحسين الخدمات والمشاركة المدنية لجميع الفئات الضعيفة - في المناطق التي تستقبل أعدادا كبيرة من العائدين. وستكون هذه الاستراتيجيات "المحلية" سمة أساسية من سمات عمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من خلال التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكفالة أن تعمل الأمم المتحدة ككيان واحد. ومن أجل التشجيع على تحقيق هذا الالتزام، تدرس حكومة العراق والأمم المتحدة إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين في عام ٢٠١٠ مع التركيز على البرجة في المرحلة الانتقالية. وإنني أشجع الجهات المانحة على استكشاف هذا الخيار إضافة إلى الترتيبات الثنائية الجارية للحفاظ على أكبر قدر ممكن من التماسك العملي للأمم المتحدة في العراق.

٣٣ - وانهقد اجتماع اللجنة التنفيذية لمرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، برئاسة وزير التخطيط وحكومة الدانمرك (بصفقتها رئيسة لجنة المانحين للمرفق)، واستعرض التقدم المحرز نحو تحقيق معايير إغلاق المرفق بما فيها الموافقة على الأموال المتبقية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وطرح ممثلي الخاص والمنسق المقيم خيارات لإنشاء آلية للتمويل والتنسيق بعد إغلاق المرفق، تشمل إقامة صندوق استثماري جديد متعدد المانحين تابع للأمم المتحدة يستفيد من الاستثمارات المقدمة للمرفق حتى الآن. وسيهدف الصندوق الاستثماري المقترح، الذي ستقوده حكومة العراق، إلى تجميع الموارد المالية من أجل رسم استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لدعم خطة التنمية الوطنية. وقام فريق الأمم المتحدة القطري بإعداد وتقديم مجموعة واسعة من المشاريع والأنشطة البرنامجية للاستفادة من الرصيد المتبقي البالغ ١١٦ مليون دولار في صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق. ومن المقرر عقد الاجتماع التاسع للجنة المانحين للمرفق في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في بغداد. وأشكر جميع مانحي المرفق الـ ٢٥ جزيل الشكر على دعمهم السخي لانتعاش العراق من خلال هذه الآلية.

٣٤ - وفي الوقت الذي يقترب فيه المرفق من نهايته وتدخل خطة التنمية الوطنية حيز التنفيذ، تسعى الحكومة إلى إيجاد إطار مناسب للمرحلة المقبلة من إدارة وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى العراق. ولهذه الغاية، دعا رئيس الوزراء المالكي الأمم المتحدة، في إطار العمل مع مكتب رئيس الوزراء والمجتمع الدولي، إلى صوغ رؤية للمساعدة الدولية لهذا البلد تسترشد بالعهد الدولي مع العراق وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وكجزء من هذه الاستراتيجية، تم إعداد الاستعراض السنوي للعهد خلال الفترة المشمولة بالتقرير بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، وسيُعرض في اجتماع لحكومة العراق وشركائها الدوليين سيُعقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة برئاسة ممثلي الخاص وبالاشتراك مع مستشاري الخاص المعني بالعهد الدولي، السيد إبراهيم غمباري، تشارك في مناقشات مكثفة مع حكومة العراق ومع المجتمع الدولي وبلدان المنطقة، لوضع طريقة يتسنى بها تعبئة روح العهد الدولي بمزيد من الفعالية دعماً لما سيبدله العراق من جهود في المستقبل لتحقيق الانتعاش والتنمية.

٣٥ - كما مضت الأمم المتحدة قدماً بسرعة في المساعدة البرنامجية التي تقدمها حالياً للعراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما البرامج الرئيسية المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وتحديث القطاع العام. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة العمل الدولية ووكالات أخرى مشاركة، الدعم لإجراء تحليل شامل للقوانين واللوائح القائمة المراد تنقيحها لتهيئة مناخ سوق تنافسية في العراق.

وقام البرنامج بإجراء مسح للشركات القائمة التي تملكها الدولة لوضع خطة متماسكة لإعادة هيكلة هذه الشركات و/أو تحويلها للقطاع الخاص لتحسين قدرتها التنافسية وتيسير إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقُدِّم في منتصف العام تقرير عن البرنامج في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأقر مكتب رئيس الوزراء ووزارة التخطيط أيضا البرنامج النهائي لتحديث القطاع العام، وشكّلا فريقا حكوميا أساسيا لتوجيه تنفيذه. وسيكون هذا البرنامج الركيزة الأساسية للدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة للعراق في المستقبل بشراكة مع برنامج إدارة المالية العامة التابع للبنك الدولي.

٣٦ - وتوقفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأعمال التحضيرية لإجراء تعداد السكان والمساكن في العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وذلك بسبب مصاعب تقنية وسياسية تواجه عمليات التعداد. وطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم مشورة تقنية عاجلة إلى وزارة التخطيط بشأن الخيارات المتاحة لإجراء التعداد. وقدم الصندوق تفاصيل عن إمكانيات تنفيذ عملية تعداد تحافظ على جودة نهج التعداد الأصلي وقيمه لأغراض التنمية. وقرر مجلس الوزراء، بعد النظر في جميع الخيارات، تأجيل التعداد حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولا يزال تعداد السكان يشكل منطلقا حاسما بالنسبة لاستراتيجيات التنمية في العراق، بما في ذلك خطة التنمية الوطنية، وأنا أشجّع جميع الخطوات الممكنة لضمان إجرائه في أقرب وقت ممكن. ومن ناحية إيجابية، يسرني أن أفيد أنه في أعقاب جهود الدعوة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، ولا سيما الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي واليونيسيف بشأن الأثر الإنساني والاقتصادي الذي خلفته الحوادث المتعلقة بالألغام، استؤنفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة إزالة الألغام التي ظلت موقوفة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٣٧ - وظلت احتياجات العراق الإنسانية، رغم تضاعفها تدريجيا، جلية في الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما بسبب الجفاف المستمر واستمرار استهداف السكان المدنيين من جانب الجماعات المتمردة، خاصة في مدن الموصل وكركوك وبغداد. وردت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها على ذلك بتوفير الإمدادات الطبية والمساعدات الغذائية والمأوى للمحتاجين. وظلت عودة المشردين داخليا واللاجئين مستقرة بوجه عام، على الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أفادت بحدوث زيادة طفيفة في معدل عودة اللاجئين في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس (٦١٠ ٥ أفراد مقارنة إلى ١٠٠ ٤ فرد في الشهرين الأولين من السنة). وعموما، عاد حتى الآن هذا العام عدد يُقدر بنحو ٢٧ ٠٠٠ لاجئ و ٩٣٠ ١١٤ من المشردين داخليا، على الرغم من أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لضمان حقوق الملكية والأراضي، فضلا عن سبل وصول موثوق بها لتوفير الخدمات

الأساسية للعائدين. ولا تزال ظروف المجتمعات الضعيفة والمشردين داخليا تبعث على القلق الشديد، كما هو الحال بالنسبة لحماية المدنيين، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال وبعض الأقليات. وإجمالاً، يُعتقد أن ما يقدر بنحو ٢,٩ مليون عراقي هم من المشردين داخليا، في الوقت الذي يقدر بأن ١,٧ مليون عراقي قد لجأوا إلى البلدان المجاورة وما وراءها.

٣٨ - ولزيادة توسيع قدرات الأمم المتحدة في أكثر المناطق ضعفاً، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ببعثة مشتركة لتقييم مواطن الضعف في محافظة ديالى التي تضم أكبر تجمع للنازحين في العراق وحيث ما تقترب نسبة الأسر التي تعيلها نساء من ٢٠ في المائة. وجرت أيضاً أعمال تحضيرية لمسح مشترك بالمحافظة سيُنفذ كجزء من برنامج شبكة المعارف العراقية المشترك بين الأمم المتحدة والجهاز المركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات التابع لحكومة العراق ومنظمات غير حكومية، بما في ذلك تنظيم حلقة عمل لاختيار مؤشرات وأطر لأخذ العينات وجدول زمني.

٣٩ - وما زالت الحاجة ماسة إلى تمويل العمل الإنساني والانتعاش السريع في العراق. فعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٩ للعراق (الدعامة ١) أصبحت حالياً ممولة بنسبة ٤٤ في المائة (٨٤٨ ٨٣٧ ١٣٤ دولاراً من مبلغ منتصف السنة المطلوب المنقح والبالغ ٦٥٦ ٧٩٤ ٣٠٨ دولاراً). ولا يزال العديد من القطاعات يعاني نقصاً خطيراً في التمويل، وخاصة الزراعة والإجراءات المتعلقة بالألغام. وأتوجه بخالص الشكر لجميع المساهمين وأحث المانحين على مواصلة إظهار دعمهم. وبالنسبة لعام ٢٠١٠، وضعت الأمم المتحدة خطة للعمل الإنساني في العراق تركز فيها بشكل أكبر على البرامج المحلية المتعددة القطاعات والشراكات مع الحكومة والمجتمع المدني لإثراء الإنجازات التي حققتها البرامج الجارية.

٤٠ - ولا تزال هناك حاجة إلى الدعم في المجالين الإنساني والإنمائي على السواء من أجل التصدي لأزمة الجفاف والتصحر في العراق. فمعدل سقوط الأمطار لا يزال يقل بنسبة ٥٠ في المائة عن المستويات العادية وتقلصت معدلات تدفق مياه الأنهار. والعراق لا يولد سوى ثلثي الكمية المطلوبة وهو ١٠ ملايين متر مكعب من مياه الشرب المطلوبة يومياً. وبالإضافة إلى زيادة انتشار مرض الإسهال في عام ٢٠٠٩، وردت أنباء عن تفشي داء التيفوئيد في محافظتي ذي قار ودهوك، وانخفض إنتاج المحاصيل الصيفية والشتوية وغدت الماشية تنفق. وقدمت الأمم المتحدة، بمشاركة منظمات غير حكومية دولية ومحلية، المساعدة لمواجهة آثار الجفاف أثناء الفترة المشمولة بالتقرير من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة تتراوح بين أعمال قصيرة الأجل لإيصال الماء وأنشطة طويلة الأجل لتوسيع شبكات الماء. وشملت هذه الأنشطة تنفيذ ١٠٠ مشروع لنقل المياه بالصهاريج، وتنفيذ ٧٧ مشروعاً

تتصل بالمياه وتشمل حفر الآبار. وقُدِّم الدعم لبناء وإعادة تأهيل محطات معالجة المياه وشبكات الصرف الصحي من خلال ٢٠٢ من المشاريع الأخرى. ونُظمت أيضا حملات للتوعية الصحية ووزعت أجهزة ترشيح لتنقية المياه المنزلية. وموّل صندوق مواجهة الطوارئ الموسّع الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ١٩ مشروعاً لمواجهة الجفاف اقترحتها منظمات غير حكومية.

٤١ - ولتعزيز تقديم الخدمات الأساسية في العراق وتحسين ظروف المعيشة، واصلت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة توفير مجموعة واسعة من الأنشطة. فقد أطلق موئل الأمم المتحدة برنامجاً قوطرياً للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ قيمته ٧٠ مليون دولار للاستثمار في مجال الإسكان والبنى التحتية في المدن والمجتمعات المحلية. وسار موئل الأمم المتحدة أيضاً قدماً في تنفيذ برنامج لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة في المدن، في إطار عمله مع الحكومة لإعداد مشروع خطة بحسب المناطق، والانتهاء من وضع تصاميم لمساكن نموذجية، ووضع استراتيجية للتنفيذ مع لجنة توجيهية وسكان المناطق التي تم تحديدها لهذا المشروع. وشرعت اليونيسيف في مرحلة جديدة من تدريب المعلمين في إقليم كردستان العراقي من خلال تنفيذ برنامج معجل للتعليم لفائدة الشباب الذين حرموا من التعليم الابتدائي. وقامت منظمة الصحة العالمية بتدريب العاملين في المجال الطبي في محافظات العراق على استخدام أجهزة طبية متطورة وقدمت الدعم لحملة واسعة النطاق للوقاية من الإصابة بفيروس الأنفلونزا H1N1 في العراق، حيث أُبلغ عن ١٧٢ حالة (١٤٢ من بين أفراد القوات المتعددة الجنسيات) وعن حالة وفاة واحدة في ثماني محافظات في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٢ - وتفاقت التحديات في مجال القضاء على الفقر بسبب ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، مما ساهم في ما تواجهه أسر كثيرة في العراق من فقر وضعف، وذلك وفقاً لتقرير عن تحليل أسعار المواد الغذائية أصدرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووحدة التحليل المشتركة بين الوكالات في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تضاعفت أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، بينما ارتفعت أسعار الأغذية العالمية بنسبة ٧٣ في المائة. وزادت نسبة العراقيين الذين يعيشون في "فقر مدقع" من ١٥ في المائة إلى ١٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧. ولمواجهة هذا الوضع، بدأ برنامج الأغذية العالمي تصديده للتحديات التي يمثلها انعدام الأمن الغذائي والإعانات الغذائية، إذ شرع في تنفيذ مبادرة تقودها الحكومة لإصلاح نظام التوزيع العام في العراق وتوسيع نطاق المساعدات الغذائية للمجتمعات الضعيفة.

٤٣ - ولتعزيز نظام الحكم وسيادة القانون في العراق، ساعد البرنامج الإنمائي مجلس القضاء الأعلى العراقي على تركيب نظام اتصالات آمن يسمح بإجراء اتصالات سرية بين المحاكم كجزء من مبادرة المحاكم النموذجية لهذه الوكالة. وقام قضاة من المجلس وموظفون فنيون رئيسيون بزيارة نظرائهم في سنغافورة ليطلعوا على التطبيقات الممكنة في العراق لهذه التكنولوجيات والتغلب على العزلة النسبية التي يوجد فيها الجهاز القضائي العراقي منذ عام ١٩٩١ والتي أثرت في قدرته على تحديث القطاع القضائي. كما تواصل تقدم وضع الاستراتيجية الوطنية العراقية الأولى لمكافحة الفساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتركز الاهتمام في ذلك على استعراض سبل تمويل الانتخابات والأحزاب السياسية، والترويج لوضع مدونة لقواعد السلوك في مجال الخدمة المدنية، وتحديد الوظائف التي يكون أصحابها عرضة للفساد، وضمان حماية الشهود والضحايا، وتسهيل الضوء على حالات تضارب المصالح. وشارك وفد عراقي في فريقين عاملين أنشأهما مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

هاء - أنشطة حقوق الإنسان

٤٤ - لا تزال عملية إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق تمضي قدما بدعم من البعثة. ويعمل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة بصورة وثيقة مع لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب فيما يتعلق بتعيين أعضاء لجنة الخبراء التي تضم عضوا من البعثة، والمسؤولة عن عملية اختيار المفوضين. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، كانت قد حددت أسماء جميع أعضاء لجنة الخبراء الخمسة عشر الذين بدأوا العمل من أجل إنشاء المفوضية قدما. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد أعضاء لجنة الخبراء مؤتمرا صحفيا مع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة للإعلان رسميا عن إنشاء لجنة الخبراء ودعوة الجمهور إلى التقدم بطلبات للتعيين كمفوضين. وسيُفتح باب تقديم الطلبات في الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٥ - وواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة العمل على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وحكومة العراق من أجل كفاءة الامتثال لآليات الأمم المتحدة المتعلقة بالإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل الذي يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي أوائل آب/أغسطس، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أجرت البعثة تدريبا على آلية الاستعراض الدوري الشامل لخمس وعشرين منظمة من منظمات المجتمع المدني، تمثل كل المناطق الجغرافية في العراق. ونتيجة لذلك، تمكنت تلك المنظمات بحلول نهاية آب/أغسطس من إعداد وتقديم عنصر العملية الخاص بالمجتمع المدني

الذي يرد في التقرير، وذلك في إطار المهلة الزمنية المطلوبة. وتساعد البعثة أيضا اللجنة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن مساهمة حكومة العراق في تقرير الاستعراض الشامل المتوقع تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا السياق، نظمت البعثة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع زيارة قامت بها اللجنة إلى البحرين لغرض الدراسة، حيث شاطرت السلطات البحرينية الوفد العراقي خبراتها الحديثة بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٤٦ - ولا تزال حماية الأطفال وإمكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية تشكل أولوية للأمم المتحدة في العراق. وفي أيلول/سبتمبر، قدم الصندوق الاستئماني للعراق مبلغا قدره ٣ ١٩٥ ٠٠٠ دولار لتنفيذ مشروع مشترك من أجل "تعزيز الحماية والعدالة للأطفال والشباب في العراق"، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبالاشتراك مع البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويهدف المشروع إلى وضع استراتيجية لنظام قضاء الأحداث في العراق من خلال تقييم التشريعات الحالية لحماية الطفل، والدعوة إلى الإصلاح التشريعي والمشاركة المجتمعية بما يركز على الإجراءات التي تمنع جناح الأحداث وتوفر التدريب المهني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع "بناء القيم المدنية والمهارات الحياتية للمراهقين من خلال التعليم في العراق"، الذي تقوده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، قد واصل المضي قدما. ويحظى تنفيذه بدعم من مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة إلى جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٤٧ - ويتقدم إغلاق مرافق الاحتجاز التابعة للقوة المتعددة الجنسيات ونقل المحتجزين إلى عهدة العراق، عملا بالاتفاق الأمني الثنائي المبرم بين العراق والولايات المتحدة، ولا يزال يرصده مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة. فقد أُغلق في أيلول/سبتمبر معسكر بوكا (Camp Bucca) الذي كان أكبر مركز احتجاز في العراق، حيث بلغ عدد المحتجزين فيه في عام ٢٠٠٨، ٢٦ ٠٠٠ محتجز. وسُلم المحتجزون المتبقون إلى قوات الأمن العراقية أو أُطلق سراحهم. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك حوالي ٨ ٠٠٠ محتجز لا يزالون قيد الحبس في مرفقين تابعين للقوة المتعددة الجنسيات، وهما معسكر التاجي (Camp Taji) ومعسكر كروبر (Camp Cropper). ومن المتوقع أن تسلم القوة المتعددة الجنسيات هذين المعسكرين إلى السلطات العراقية في شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٠ على التوالي. ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة أيضا زيارة السجون في جميع أنحاء العراق من أجل تقييم حالة المحتجزين وظروفهم بهدف وضع برنامج تدريبي يستند إلى حقوق الإنسان لإدارة السجون الواقعة في نطاق سلطات كل منها.

٤٨ - ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة الإشراف على تنفيذ مشروع تابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن "تقديم الدعم لوزارة حقوق الإنسان في مجال نبش القبور الجماعية والتعرف على هوية المفقودين". ويهدف المشروع إلى بناء قدرات وزارة حقوق الإنسان في مجال استخراج الجثث. وأولي تركيز خاص لنبش المواقع التي قد تحتوي على رفات أسرى الحرب الكويتيين المفقودين، حيث يدخل ذلك في إطار الجهود المستمرة لإنهاء المسائل العالقة بين العراق والكويت. وحصل خمسة عشر مشاركا من وزارة حقوق الإنسان وسبعة من معهد الطب الشرعي على تدريب قدمته اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في بغداد، في شهري آب/أغسطس و أيلول/سبتمبر. وركز التدريب على مواضيع من قبيل علم الحفائر الخاص بالطب الشرعي وعلم الإنسان، وإدارة قواعد البيانات، وممارسات النبش والفحص، وتحليل رفات البشر.

٤٩ - وفيما يتعلق بالحالة في معسكر أشرف (Camp Ashraf)، تصاعدت التوترات يومي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه بين قوات الأمن العراقية وسكان المعسكر الذين ينتمون إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. فعندما دخلت قوات الأمن العراقية المعسكر لإنشاء مركز للشرطة داخله، اعترض مجاهدو خلق بشدة، وأسفرت المواجهة التي تلت ذلك عن مقتل أحد عشر شخصا من سكان المعسكر وإصابة حوالي ٢٠٠ شخص. واعتقلت قوات الأمن العراقية كذلك ٣٦ ساكنا واحتجزتهم، فأضربوا عن الطعام ومعهم ١٣٦ ساكنا آخر. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق سراح المحتجزين وأعيدوا إلى المعسكر بعد موافقتهم على المثول أمام محكمة عراقية في حال إصدار أوامر حضور بحقهم، وعلى مغادرة العراق لإعادة توطينهم في بلد ثالث إذا سنحت الفرصة. وبعد ذلك، دعا المسؤولون في الحكومة العراقية إلى إغلاق المعسكر، ولكنهم أكدوا من جديد للبعثة التزامهم بمعاملة سكان المعسكر وفقا للقانون الإنساني الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية. واستجابة لطلبات عديدة، أخذت البعثة على عاتقها، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رصد الحالة الإنسانية في المعسكر في إطار الجهود المبذولة لإيجاد حلول ممكنة تضم مختلف الأطراف المهمة.

واو - المسائل التشغيلية واللوجستية والأمنية

٥٠ - في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، رحبت البعثة بزيارة مشتركة من إدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الشؤون السياسية، لإجراء تقييم لأثر السحب المتوقع للقوة المتعددة الجنسيات على البعثة، فضلا عن الاتفاقات ذات الصلة التي توفر الدعم لعمليات الأمم المتحدة في العراق. وعلى ضوء ما سبق، لا يزال عقد تزويد البعثة بطائرات هليكوبتر معلقا ريثما تصدر الموافقة النهائية في مقر الأمم المتحدة. ونظرا لتوقع انخفاض مستوى الدعم المقدم من القوة المتعددة الجنسيات في السنوات المقبلة، تتزايد أهمية

حصول البعثة على طائرات هليكوبتر خاصة بها لتتمكن من الوصول إلى أماكن عديدة في مختلف أنحاء البلد.

٥١ - وتواصل البعثة أيضا العمل على زيادة المرافق المتكاملة المتاحة لفريق الأمم المتحدة في العراق بكامله. وستسفر المبادرات التي أُطلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن توسيع مرافق الإقامة المتاحة في بغداد بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وتواصل البعثة العمل بصورة وثيقة مع المكاتب المعنية في مقر الأمم المتحدة، ولا سيما شعبة المشتريات وشعبة الدعم اللوجستي وإدارة شؤون السلامة والأمن، من أجل شراء الخدمات المعمارية والهندسية لتصميم مجمع الأمم المتحدة المتكامل المزمع بناؤه في المستقبل في بغداد. ووُزع تقديم العروض الخاصة بإنشاء المجمع على البائعين المهتمين، ونُظمت زيارة إلزامية للموقع للمقاولين المحتملين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٥٢ - وبوجه عام، شهد النصف الأول من شهر تموز/يوليه انخفاضا في الحوادث الأمنية. ولكن هذا الانخفاض كان مؤقتا، إذ استأنفت الجماعات المتمردة شن هجمات تسفر عن خسائر بشرية ضخمة ضد السكان المدنيين، واستهدفت الأقليات. واستهدفت أيضا قوات الأمن العراقية في جميع أنحاء العراق، وذلك بهدف تقويض الجهود التي بذلتها الحكومة على مدى الثمانية عشر شهرا الماضية لتحسين الحالة الأمنية. ولكن مستويات الحوادث انخفض مرة أخرى خلال شهر رمضان. وفي أعقاب الهجمات التي شنت في ١٩ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قررت حكومة العراق أن تؤجل خطط زيادة إمكانية دخول المدنيين إلى المنطقة الدولية، وأن تنظر من جديد في تدابير أخرى تستهدف استعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة. وتواصلت الهجمات بإطلاق نيران غير مباشرة على المنطقة الدولية، ولكن بمعدل تواتر أقل من الجزء الأول من عام ٢٠٠٩.

٥٣ - ولا يزال نشاط المتمردين في شمالي العراق ووسطه يشكل مصدرا للقلق، ولا سيما الهجمات التي تهدف إلى زيادة التوترات السياسية المحلية. وأسفرت العمليات التي قامت بها قوات الأمن العراقية مؤخرا، والتي بدأت في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، عن احتجاز ٢٠٠ من المشتبه بهم، من بينهم عدد يزعم أنه من كبار رموز التمرد. وفي محاولة من الجماعات المتمردة لإثبات وجودها، أفادت التقارير بأنها صعدت أيضا من حملات التخويف ضد السكان المدنيين المحليين لثنيهم عن التعاون مع قوات الأمن.

٥٤ - ولا تزال مدينتا الرمادي والفلوجة تشكّلان مركز أنشطة التمرد في منطقة الأنبار. وشهدت الرمادي على وجه الخصوص زيادة في الهجمات المتعددة التي تستهدف مرافق الحكومة العراقية وكبار قادة مجلس الصحو. وفي البصرة، واصلت قوات الأمن العراقية العمليات التي تستهدف العناصر الإجرامية المنتمية إلى الميليشيات. وأسفرت تلك العمليات

عن كشف مخابئ كبيرة للأسلحة ومصادرة محتوياتها. واستهدفت النيران غير المباشرة قاعدة البصرة الجوية، ومنشأة ضخمة تابعة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق بمنطقة البصرة، فضلاً عن قواعد أخرى أصغر حجماً تابعة لنفس القوات في جنوبي العراق.

٥٥ - وواصل قسم الأمن التابع للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمل مع نظرائه في إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الدعم الميداني من أجل التكيف مع السياق الأمني المتغير في العراق. ويتمثل التحدي الذي يواجهه البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في كفالة تعزيز الترتيبات الأمنية والسعي لزيادة درجة اعتمادها على الذات، وهو ما قد يتطلب موارد إضافية. ولا يزال اتخاذ تلك الخطوات ضروري وبالغ الأهمية في الحفاظ على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها وأصولها في العراق، بالاقتران مع محاولة الاستجابة قدر الإمكان للطلب المتزايد على وجود أكبر للأمم المتحدة على الأرض.

رابعاً - ملاحظات

٥٦ - لقد أحرز تقدم ملموس في العراق على مدى الأعوام العديدة الماضية، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى التزام وعزم حكومة وشعب العراق. ويدخل البلد الآن في حقبة حاسمة ويتمثل التحدي في توطيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. ومنذ توقيع الاتفاق الثنائي بين العراق والولايات المتحدة، تولت قوات الأمن العراقية مسؤوليات أكبر وحققت تقدماً في تقييد أنشطة المتمردين وحماية المواطنين والمؤسسات العراقية من الهجمات المحتملة. غير أن فقدان المأساوي لأرواح العراقيين الأبرياء في ١٩ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر يذكر بالتهديد الذي يشكله أولئك الذين يسعون إلى تقويض التحول الديمقراطي المستمر في البلد. ومع ذلك، وإزاء هذه الحوادث وغيرها من الهجمات المثيرة للأسى، فإن ذلك لم يسن الشعب العراقي. لقد أظهر عزمه على عدم السماح لهذه الهجمات بأن تقف في طريق التقدم الديمقراطي.

٥٧ - وفي هذا الصدد فإنني أرحب بالاتفاق الذي توصل إليه مجلس النواب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن تعديل قانون الانتخابات في العراق. فرغم الخلافات الخطيرة في مجلس النواب، سما القادة السياسيون فوق خلافاتهم وعملوا معاً لصياغة اتفاق يحظى بقبول واسع بين مختلف الأطياف السياسية. ويسعدني أنه كان بمقدور البعثة أن توفر المساعدة التقنية اللازمة للبرلمانيين العراقيين، وتساعدتهم على التغلب على خلافاتهم بشأن قانون الانتخابات. ومع صدور قانون الانتخابات فإنني أهيب الآن بجميع الكتل السياسية وقادتها أن يظهروا الحنكة السياسية الحقيقية خلال الحملة الانتخابية، وأن يشاركوا بروح الوحدة الوطنية. كما أشجع كافة العراقيين على ممارسة حقهم في الإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات المقبلة التي ستشكل مستقبل بلدهم.

٥٨ - ومنذ عام ٢٠٠٣، ومع ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدات، نجح العراق في إجراء ثلاث انتخابات ناجحة واستفتاء وطني، اعتبرت بصفة عامة ذات مصداقية وحظيت بمشاركة واسعة النطاق. وتؤكد انتخابات المحافظات وانتخابات حكومة إقليم كردستان التي جرت بطريقة سلمية في عام ٢٠٠٩ على هذا الانجاز الباهر. وأعتقد جزمًا أن الانتخابات الوطنية القادمة المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تشكل فرصة تاريخية للعراق وخطوة حاسمة نحو تحقيق المصالحة الوطنية. كما أنها يمكن أن تسهم في تقدم العراق السياسي، وأن تقطع شوطًا كبيرًا في تعزيز سيادة العراق واستقلاله. ومع وضع هذا الأمل في الحسبان، فإنني أعيد تأكيد التزام الأمم المتحدة بمواصلة دعم ومساعدة العراق خلال عملية الانتخابات.

٥٩ - ومن أجل التوصل إلى استقرار سياسي وسلام دائم في البلد، فمن الأهمية البالغة أن يسعى كل من الحكومة الفيدرالية في بغداد وقيادة إقليم كردستان العراقي إلى تسوية خلافاتهم عن طريق إجراء حوار هادف. ولا تزال الخلافات، ولا سيما فيما يتعلق بالحدود الداخلية المتنازع عليها وتقاسم الموارد الطبيعية، تشكل عائقًا في طريق التقدم السياسي على الصعيد الوطني. ولم يصبح هذا مصدرًا للتوتر بين قوات الأمن العراقية والكردية فحسب، بل أضاف إلى عدم الثقة العميق السائد فيما بين المجتمعات المحلية في شمال العراق. وتقع المسؤولية على عاتق جميع الممثلين المنتخبين، ولا سيما القادة الوطنيين، لأن يعملوا من أجل الحد من التوترات والتوصل إلى حلول وسط. ويجدوني الأمل، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أن يستفيد الجانبان من فرقة العمل الرفيعة المستوى لتحديد التدابير الممكنة لبناء الثقة وتهيئة زخم إيجابي من أجل المصالحة الوطنية.

٦٠ - إن تطبيع علاقات العراق مع جيرانه أمر يتسم بالأهمية من أجل الاستقرار في المنطقة. وسيكون التعاون بشأن طائفة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فيها التجارة والاقتصاد، والطاقة، وأمن الحدود واللاجئين، وسيلة ذات أهمية حيوية للوصول لهذه الغاية. والتعاون الإقليمي هو عملية ذات مسارين. وكل من العراق وجيرانه في حاجة إلى مشاركة بعضهم البعض، وإظهار رغبتهم في الاستماع إلى شواغل بعضهم البعض. ومن أجل دعم الاستقرار الإقليمي، أناشد أيضًا جميع الدول الأعضاء، ولا سيما جيران العراق، احترام سيادة العراق والالتزام بمبدأ عدم التدخل، وهو من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وتلتزم الأمم المتحدة، من جانبها، وفي نطاق ولايتها، بدعم الجهود المبذولة من أجل إقامة حوار إقليمي مثمر في جميع المجالات الرئيسية.

٦١ - وقد تضمن تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) (S/2009/385) الدعم للجهود التي تبذلها حكومة العراق لإعادة العراق إلى وضعه

الطبيعي على الصعيد الدولي، وذلك بعدد من الطرائق بدءاً من المساعدة في بناء القدرات، مروراً بخفض ما عليه من ديون وفقاً لإطار الاتفاق الدولي للعراق وانتهاء بتقديم الأمم المتحدة المساعدة في تشجيع الحوار على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك، فإنني أشجع العراق على الوفاء بالتزاماته بموجب الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، والتأكيد مجدداً على حدوده البرية والبحرية مع الكويت وفقاً لقراري مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) و ٧٧٣ (١٩٩٢). ويمكن لهذه الخطوات أن تقطع شوطاً طويلاً نحو بناء الثقة ومواصلة تحسين العلاقات الثنائية مع الكويت والمنطقة بشكل عام. كما يمكنها أن تهيئ زخماً إيجابياً لإعادة العراق إلى وضعه الطبيعي. وتلتزم البعثة في ضوء ولايتها لتعزيز التعاون الإقليمي، إلى جانب منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، بدعم هذه الجهود.

٦٢ - وبعد النجاح الذي تحقق في إجراء الانتخابات الوطنية، فثمة حاجة أيضاً لحكومة العراق، إلى جانب الدعم المقدم من المجتمع الدولي، أن تحسّن من توفير خدمات المرافق الأساسية، وأن تعجّل من وتيرة التعمير والتنمية في البلد. وفي الوقت الذي يتطلع فيه العراق نحو المستقبل، ينبغي أن تحدد الخطة الإنمائية الوطنية أفضل مسار نحو اقتصاد أكثر تعافياً وتنمية اجتماعية ترفع مستويات معيشة المواطنين العراقيين العاديين، وتكون في الوقت نفسه أساساً أكثر تماسكاً للتفاعل مع المجتمع الدولي.

٦٣ - لقد أعطت خطة التنمية الوطنية زخماً جديداً للعراق لإعادة النظر في الأطر الحالية التي تتيح أساساً لإقامة شراكات على الصعيد الدولي. لقد حان الوقت إذن لكفالة إمساك العراقيين بزمام عملية التنمية بالكامل. وبروح الاتفاق الدولي، للمساعدة على توحيد الأطر الحالية دعماً لرؤية الحكومة للإنعاش الوطني. وسيواصل ممثلي الخاص، وبالطبع منظومة الأمم المتحدة بكاملها، تقديم المساعدة في هذا الصدد.

٦٤ - وأود أن أعرب عن امتناني المستمر لجميع موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين في جميع أنحاء البلد لخدمتهم المخلصة. وأود أن أعرب أيضاً عن خالص تقديري للجهود التي يبذلها نائب الممثل الخاص، أندرو غيلمور، الذي سيكمل فترة عمله في العراق. وأود كذلك الترحيب بمبعوثي الخاصة الجديدة للعراق (الشؤون الإنسانية والتعمير والتنمية)، السيدة كاثرين مكناب، التي وصلت إلى البعثة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أشكر د. نعيمة القصير، ممثلة منظمة الصحة العالمية في العراق، التي خدمت بصفة نائبة مؤقتة لممثلي الخاص لفترة الستة أشهر الماضية. ويشكل التزام موظفي الأمم المتحدة بمساعدة الشعب العراقي على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة نموذجاً يتسق مع أفضل تقاليد الخدمة العامة الدولية.